

حكمها ، وكانت المعاني هي المالكة سياستها المستحقة طاعتها »^(١) .

كما نفهم من هذا القول أن الجنس إنما يحسن بعدم الاستكثار منه والولوع به لما يدعو إليه ذلك من عدم انقياد الألفاظ - دائماً - للمعاني على وجه التجنيس فيأتي المستكثر الولع بالمتكلف النافر أو الغث البارد ، كما وقع لكثير من القائلين .

ولا يشذ عن هذا الرأي في شرط استحسانه أحد ممن رأوه من وجوه الحسن ، وقد رفع قيمته على هذا الشرط ابن الأثير فقال :

« إعلم أن التجنيس غُرَّةٌ شاذخة في وجه الكلام ، وقد تصرف العلماء من أرباب هذه الصناعة فيه فغربوا وشرقوا ولا سيما المحدثين »^(٢)

وقسمه سبعة أقسام تتداخل مع تقسيم غيره من المبيينين عن أضربه .

ويدخل الجنس في عموم التعليل النفسي الذي علل به حازم في منهاجه إذ يقول : « إن للنفوس في تقارن المتماثلات وتشافعها ، والمتشابهات والمتضادات وما جرى مجراها - تحريكاً وإبلاغاً بالانفعال إلى مقتضى الكلام ، لأن تناصر الحسن في المستحسنين المتماثلين والمتشابهين أمكن من النفس موقعاً من سنوح ذلك لها في شيء واحد . . »^(٣) .

وقال صاحب (سر الصناعة) وكأنه لم يقف على مثل تعليل عبد القاهر : « ولم أر من ذكر فائدته ، وخطر لي أنها الميل إلى الإصغاء إليه ، فإن مناسبة الألفاظ تحدث ميلاً وإصغاء إليها ، ولأن اللفظ المذكور إذا حمل على معنى ثم جاء والمراد به معنى آخر كان للنفس تشوق إليه »^(٤) .

(١) أسرار البلاغة : ٥ .

(٢) الجامع الكبير : ٢٥٥ .

(٣) منهاج البلاغة : ٤٦

(٤) أنوار الربيع ١ : ٩٧